قراءة في أسس الحكم الراشد في دولة الأمير عبد القادر

تاريخ استلام المقال: 2015/10/09 تاريخ قبول المقال للنشر 2016/04/07

أ/محمد الأمين بوحلوفة*جامعة وهران 01

أ/ إبراهيم بن عمار *جامعة وهران 02

الملخص:

يعد الحكم الراشد من بين أهم المعوقات التي تواجه ديمقراطيات العالم الثالث، إذ تعمل المؤسسات المالية الدولية على خلق إطار عام يكفل لصاحب القرار في هذه الدول بان يمتثل لتطبيق مختلف المعايير الأساسية للحكم الراشد، ولكن دون نتيجة تذكر، ولعل تجربة الأمير عبد القادر التي كانت نوعية جدا في بناء مفهوم الدولة الجزائرية الحديثة، فبفكره ومبادئه وخصوصيته الثقافية أرسى قواعد الحكم في دولة فتية، وبمقارنة تجربة الأمير في الحكم ومعايير وأسس الحكم الراشد التي تطرحها هذه المؤسسات، نجدها قد توافقت في الكثير من النقاط مع الاختلاف في البعض الأخر منها، وما يمكن تأكيده من هذه الدراسة هو أن اعتماد دول العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة معاير الحكم الراشد كما تدعو لها المؤسسات الغربية دونما ايلاء اهتمام بالموروث الفكري العربي الإسلامي – والتي تعد تجربة الأمير في الحكم من ابرز مكوناته– يعد أمر غير مجدي.

Abstract:

Good governance is considered among the most important obstacles facing Third World nations. The challenge stems out as international financial institutions seem to create a general framework that ensures how decision-making in these countries are carried on. Back in the early nineteenth century, Emir Abedlekadar observed the need to pay due attention to the issue at hand. The article probes in just these issues noted above.

:

يشهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات جذرية و متسارعة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية و حتى الأطر المفاهيمية والبنى القيمية، و كنتيجة لما حصل في البنى القيمية و المفاهيمية أدى ذلك إلى تبني العديد من المنظمات الدولية ووكالات التنمية لمجموعة مقاربات ترتبط مباشرة بالتنمية، و أهم ما تم طرحه من طرف هذه الهيئات المانحة بالدرجة الأولى كمساعدات تنموية للدول التي تعاني من أزمة الحكم ،و اشتراط تحقيق او الوصول لمستوى فعال من الانتقال الديمقراطي أو الحكم الراشد، و هذا ما يسمى في أدبيات التنمية بالمشروطية السياسية كاستمرار لبرامج التعديل الهيكلي الذي فشل من قبل و الذي ترك على المستوى الاجتماعي انعكاسات سلبية و ردود فعل المجتمعات تجاه تلك السلبيات و البرامج، وهذا ما يؤكد على وجود عجز فعلى في تسير شؤون الدولة على المستوى الداخلى و

الخارجي، مما تسبب في فشل الأنماط التقليدية و عجزها عن الوصول لتنمية مجتمعية تضمن استمرارية التفاعل بين القطاعات العامة و الخاصة داخل الدولة.

إن الجزائر باعتبارها من بين الدول المعنية بالعمل على وضع لمسات جذرية في إطار ما يسمى بعملية إصلاح الحكم عن طريق تفعيل آليات و معايير الحكم الراشد في إطار ما طرحته المؤسسات المالية الدولية– صندوق النقد والبنك الدوليين– وجدت نفسها إلى غاية الآن عاجزة عن تحقيق مطامحها من خلال ما اعتمدته من سياسات و برامج إصلاحية.

و من هنا يمكن الرجوع إلى تاريخ الفكر السياسي في الجزائر و الذي يرجع إلى مشروع دولة الأمير عبد القادر الذي وضع اللبنة الأساس لبناء الدولة المعاصرة من خلال آليات و أسس تنطلق من خصوصية الارض و الواقع الجزائري وفي ظروف داخلية وخارجية غير نموذجية جعلت من مسار حركة التنظيم السياسي لدولته صعبا غير انه بفكره استطاع تجسيد ملامح دولة الحق والقانون، ومن هنا تكمن اهمية النظر في فكر الامير من خلال البحث في آليات تسيره لشؤون دولته مقارنة بمعايير الحكم التي وضعتها المؤسسات المالية الغربية، وفي ضوء ما تقدم ذكره يطرح الإشكال الرئيسي: هل يمكن الاعتماد على تجربة الأمير عبد القادر في تسيير شؤون دولته كنموذج لإصلاح الحكم في الدول العربية المعاصرة مقارنة مع ما طرحته المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بالحكم الراشد؟

أما الإشكالات الفرعية فتتحدد في:

فيما تتمثل معايير وأسس الحكم الراشد التي طرحتها المؤسسات المالية الدولية؟

وما هي الأسس التي اعتمدها الأمير عبد القادر لتسير شؤون الحكم في دولته؟

وفيما تتمثل نقاط الاتفاق والاختلاف بين الطرحين؟ وهل يمكن الاعتماد على نموذج الأمير في الحكم كبديل لأسس الحكم الراشد التي طرحته المؤسسات المالية أم كمكمل لنقائص التي تعتريها؟ ولماذا نولي نموذج الأمير في تسير شؤون دولته هذه الأهمية؟

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحكم الراشد

يعتبر الحكم السليم أو الراشد من المواضيع التي اكتست أهمية من قبل الباحثين والهيئات الدولية والإقليمية في الآونة الأخيرة، نظرا لارتباطه بعدة زوايا منها أساليب الإدارة الحديثة والإستراتيجية، مواضيع الفساد الإداري والمالي، الشفافية في المعاملات، بما يضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف وحل النزاعات وإرساء قواعد العدالة والمساواة واحترام القانون.

<u>أولا</u>: مفهوم الحكم الراشد وأهم أبعاده

يرتكز مفهوم الحكم الراشد على ثلاث أسس رئيسة:

– الأساس الأول يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم (فقدان مركزية وهيبة الدولة، ضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي)

– الأساس الثاني يظهر في أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي.

– الأساس الثالث يتعلق بظهور جديد للحكم أكثر موائمة للمعطيات الحالية[1].

1/ تعريف الحكم الراشد

إذا حاولنا رصد التعريفات التي قدمت لمفهوم الحكم الراشد يمكن الاستناد إلى التعريف الذي وضعه **مارتن دونبوس**، الذي يعتبر من بين التعريفات الأكاديمية التي بلورها مجموعة من الباحثين في مجالي الدراسات التنموية والسياسات العامة وغيرها من المجالات التي انتقل إليها المفهوم، و التعريفات الموجهة للسياسة و التي وضعها خبراء و متخصصون في المؤسسات الدولية، فالتعريفات الأكاديمية من وجهة نظره تهدف إلى تطوير مفهوم المصطلح و ما يرتبط به من دراسة للعلاقات المؤسسية بين الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص، أما التعريفات الموجهة للسياسة فيرى البعض أن غرضها الوحيد هو فتح المجال للمؤسسات الدولية للتدخل في السياسات الداخلية للدول النامية، مما يعد بداية لتأسيس أنماط جديدة من الهيمنة عن طريق تشكيل هياكل للسياسات الدول توافق مع مبادئ تفرضها المؤسسات المانحة[2]، حيث عرف **البنك الدولي** الحكم الراشد أنه: "عبارة عن طريق أو أسلوب للممارسة السلطة لإدارة وتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بهدف تحقيق التنمية وإدامة البيئة الدائمة لها"، وطبقا للبنك الدولي يستلزم الحكم الراشد إدارة رشيدة للقطاع العام "كفاءة فعالية واقتصاد"، مسؤولية، تبادل وحرية تدفق المعلومات، إطار قانوني للتنمية (عدالة، احترام حقوق الإنسان والحريات) .

أما **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** فقد عرفت الحكم الراشد على أنه: "عملية دمقرطة تهدف إلى إرساء حكم الحق والقانون ، تفعيل الإدارة ، شفافية في القطاع العام ، المسائلة ، تحسين أساليب المحاسبة ، ومحاربة الفساد " ويؤكد هذا التعريف على أن مفهوم الحكم لا يرتكز فقط على فعالية المؤسسات وإنما يشمل القيم التي تحتويها المؤسسات مثل : المسائلة والرقابة والنزاهة[3].

–تعريف فرانسوا كسافير ميرين François Xavier merrien : الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية

[1] علة مراد، سالت محمد مصطفى، الحوكمة و التنمية البشرية ...موائمة و تواصل: مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحديات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر، الواقع و التحديات (جامعة حاسيبة بن بوعلي شلف، كلية العلوم القانونية و الإدارية، ص ص 16–17، ديسمبر 2008) ص2.

[2] فراحي احمد، الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر،رسالة ماستير ،جامعة مستغانم، 2013/2012، ص 41.

[3] نفس المرجع، ص44.

يشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة مشتركة كل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات[1].

تعريف الدكتور نادر فرجاني في مقال له عن " الحكم والتنمية الاجتماعية في شمال إفريقيا"، حيث يعرف الحكم الراشد (الصالح) على أنه: "نسق من المؤسسات المجتمعة المعبرة عن الناس تعبيرا سلميا وتربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمسائلة وتستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع".

جاء في **تقرير التنمية الإنسانية العربية2002** في تعريفها أنه الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويسعى إلى تمثيل كافة الشعب تمثيلا كاملا ، وتكون مسؤولة أمامهم لضمان مصالح جميع الشعب[2].

ويشير هذا التعدد في التعاريف إلى مستوى الجدل الذي يدور حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم خاصة في ظل صعوبة وضع تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر الظاهرة والذي يمكن تعميمه على كافة المجتمعات، وهي خاصية تتميز بها مادة العلوم الاجتماعية[3].

2/ أبعاد الحكم الراشد

يمكننا أن نرصد للحكم الراشد ثلاث أبعاد أولها البعد السياسي وثانيها التقني الإقتصادي والثالث الاجتماعي:

أ- **البعد السياسي** ويتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فلا يتصور أن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، لأنهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكومين، ويؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون والإنصاف إلى خدمة الصالح العام الذي يحقق في إطاره مصالح الأفراد بشكل أشمل وأعم يضمن حقوق المواطنة[4].

---

[3] المدرسة الوطنية للإدارة، الحكم الراشد في الإدارة العمومية، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة عامة،2005-2006، ص ص 13-14.

[2] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الصندوق الوطني للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 "خلق الفرص للأجيال القادمة"، (الأردن، المكتب الإقليمي للدول العربية 2002) ص ص 113-101.

[3] زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا و تطبيقات(القاهرة، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 2003) ص 14.

[4] مقري عبد الرزاق، الحكم الصالح و آليات مكافحة الفساد، مجلة البصيرة، العدد 10، (الجزائر دار الخلدونية للنشر و التوزيع، جويلية 2005) ص 11.

وعليه فإن الحكم الراشد لن يتحقق إلا في النظام الديمقراطي وبما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار المدني الذي يساعد على الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية[1].

ب-البعد الإداري التقني والذي يتمحور حول عمل الإدارة العامة وكفاءة وفعالية موظفيها، فترشيد الإدارة العامة وتأمين إستمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملائمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها[2]، ويتطلب ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع تقديم المشورة التقنية لتحديث مؤسسات الدولة وذلك لإيجاد خدمة مدنية مهنية قائمة على أساس الجدارة من خلال اعتماد نظم للإدارة القائمة على الأداء وتشجيع المعايير الموضوعية في التوظيف والترقية وتكافئ الفرص للجميع، وإجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة ووضع تشريعات ومدونات سلوك مكافحة الفساد[3].

ج-البعد الاقتصادي والذي يكمن في تحقيق الرشادة الاقتصادية والتي تعني عملية تشمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات التي تكون لها تأثيرات على النشاط الاقتصادي للدولة وعلاقاتها اقتصادية مع دول أخرى .

إن المناخ الذي تهيئه الدولة لوجود سياسات قوية مدعومة بالمؤسسات العامة يسهم في ضمان عدم إهدار أموال المساعدات وتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية، ويبرز البعد الاقتصادي لحكم الراشد من خلال الدعوة إلى مرونة القوانين والإصلاحات الاقتصادية، وهذا من خلال الدعوة لالتزام الحكومات بالمعايير الدولية لمراحل التفاوض وإبرام وتنفيذ أي اتفاقية تجارية أو اقتصادية أو مالية[4].

3/ مؤشرات ومعايير الحكم الراشد

الحكم الراشد يدل على موقف قيمي إزاء ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع باتجاه تطويري وتنموي من خلال قيادات سياسية أو كوادر إدارية وحكومية ملتزمة بمنهجية تطوير الموارد المجتمعية، طبقا لمعايير معلومة للحكم الراشد والتي تقوم على نقاط محددة[5]، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

---

[1] تامركامل محمد، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد 251، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2000) ص 111.

[2] اللوزي موسى، التنمية الإدارية: المفاهيم الأسس التطبيقات، ط1(الأردن ،دار وائل للطباعة و النشر 2000) ص 71.

[3] باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، ط 1(الأردن، الأصلية للنشر و التوزيع 2003) ص 164.

[4] عادل غزال" متطلبات الإدارة الرشيدة و التنمية في الوطن العربي"، ورقة بحث مقدمة في ملتقى: الحكم الراشد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، (جامعة سطيف، 7-9 افريل 2007) ص 42 .

[5] فهمي خليفة الفهداوي، الحكم الصالح : خيار استراتيجي للإدارة نحو بناء مجتمع المؤسسية و المواطنة العامة، في : النهضة، العدد الثالث(القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2007)ص 25.

1- معايير الحكم الراشد التي وضعها **كوفمان (Kaufmann)** وهي : المحاسبة والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون، التحكم في الفساد.

2- معايير الحكم الراشد التي وضعتها " منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية "OECD " وهي: دولة القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد، خفض النفقات العسكرية.

3- معايير الحكم الراشد التي وضعها " البنك الدولي" لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي: التظمينية والمساءلة.

4- معايير الحكم الراشد التي وضعها "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"[1].

وقد مثلت دراسات هذا البرنامج الأكثر شمولا وتضمنت تسع معايير هي:

- **المشاركة participation:** والتي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مفهوم المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا تفي بالغرض، بل لا بد أن تكون هنالك آليات يكون الشعب قادرا على اتخاذها ليؤثر في صنع القرار .

- **حكم القانون** "**سيادة القانون**" **Rule of Law:** يعني أن الجميع حكاما ومواطنين يخضعون للقانون ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع.

- **الشفافية Transparence:** وهي من أهم خصائص الحكم الراشد، وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات والأطراف المعنية، وأن تتوفر معلومة كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها[2].

-**الإستجابة Responsiveness** : يجب أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها.

- **بناء التوافق – توجيه الإجماع-consensus orientation:** هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للمنفعة العامة للوطن ولأفراد المجتمع، يكون الحكم جيدا عندما يضمن بأن الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مستندة إلى إجماع أوسع في المجتمع، وكل الأصوات مسموعة في صناعة القرارات أكثر من تخصيص المصادر.

-**العدالة والمساواة Equity:** والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساء وأطفالا ورجالا وشيوخا الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائما

---

[1] كرازدي إسماعيل، العولمة و الحكم – نحو حكم عالمي و مواطنة عالمية- مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة (2012/2011)ص 184.

[2] آليات المساءلة من داخل المؤسسات الحكومية : الشفافية في : مساءلة الحكومة و مبادئ الحكم الصالح، أوراق ديمقراطية، يوليو 2005، ص 16.

لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

-**الفعالية والكفاءة Effectireness and efficiency:** إن الكفاءة والفعالية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظف الموارد الوطنية بالصورة السلمية والواضحة لكل أفراد المجتمع.

- **المحاسبة والمسؤولية Accountability:** هي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع الدولي خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

- **الرؤية الإستراتيجية:** فحسب مفهوم الحكم الراشد فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية والشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة، وأفراده من جهة أخرى، والعمل على التمنية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول[1].

من المعروف أن المجتمعات تختلف في خصوصيتها الثقافية وتتفاوت من حيث مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لذلك هناك صعوبة تعميم معايير الحكم الراشد، وعليه فلابد من تكييف هذه المعايير مع حالة هذه البلدان وهذا التكييف مهم وضروري من أجل إيجاد آليات عملية وهذا من أجل تحسين وتطوير مستوى المشاركة والمسائلة والشفافية[2].

إن محاولة تعميم أسس ومعايير الحكم الراشد عبر استخدام معايير موحدة ينتج عنه عدم احترام الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والسياسي بين المجتمعات والدول، وهذه هي الإشكالية المطروحة والجدل الدائر حول تطبيق الحكم الراشد في الدول النامية خاصة، لذلك يرى بعض الدارسين وجوب تكييف معايير الحكم الراشد مع حالة البلد على الأقل، حيث تختلف الأولويات حسب التاريخ والتراث وثقافة ومستوى تطور هذه الدول .

المبحث الثاني: دولة الأمير عبد القادر على ضوء أسس الحكم الراشد

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة" (وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة، 1997) ص ص 9-10.

[2] حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، في مجموعة مفكرين، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمر 2004)ص 100.

لقد كان ظهور الأمير عبد القادر على مسرح الأحداث وتوليه مقاليد الحكم في ظروف صعبة وتأسيس الدولة، كان نقلة نوعية في ممارسة السلطة في تاريخ الجزائر أساسها رغبة السكان وقوامها اعتماد الأمير عبد القادر على تأيدهم والالتفاف حوله وهو ما أسس لقيام حكم شرعي، فكان قاعدة لبناء دولة وطنية لا تقوم على الإكراه و لكن تستند على مبدأ التعاون و العدل بين الجميع، وقد تم ذلك فعلا عندما بويع الأمير على رأس الدولة[1].

لقد مثل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر، حيث انتهجت فرنسا سياسة القوة والتوسع داخل المناطق الداخلية واستعمال أساليب القهر وفرض على السكان سياسة الرضوخ للمستعمر، كما عمدت إلى الضغط على البلاد المجاورة للجزائر، فتونس من جهة الشرق و المغرب من الغرب مانعة إياها تقديم أي مساعد للسكان الثائرين أو التدخل بأي شكل من الأشكال .

<u>أولا:</u> التركيبة الاجتماعية لدولة الأمير

كانت تركيبة المجتمع لما قبل الاحتلال مقسمة على أساس قَبَلِي، والتي رسمت الملامح البارزة للتركيبة السكانية في الجزائر إضافة للنخبة التي تمتلك القوة العسكرية والثروة والنفوذ الناتج عن عوامل منها النسب وصلة القرابة الواسعة[2]، وهذا ما أبقى على الوضعية المتميزة للنخبة المحضوضة من الأتراك والمتعاونين معهم من كراغلة والحضر في المدن ومحافظ على مكانة مرابطي الزوايا وشيوخ القبائل وفرسان المخزن المناصرين لإدارة البايلك في الريف على حساب باقي سكان المدن والريف وهم الذين يشكلون غالبية السكان، وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن البناء الاجتماعي لجزائر القرن 19 كان يتحكم فيه عاملان رئيسيان هما :

– القوى الاجتماعية المتنفذة والمتمثلة في (الأتراك، الكراغلة، جماعة الحضر، طائفة اليهود، عشائر المخزن[3].

– المرجعية الدينية والمتمثلة في الطرق الدينية (الصوفية) والتي عملت على مليء الفراغ الثقافي والروحي وحتى السياسي الذي كان يعيشه الريف الجزائري نتيجة انعزال الحكام وارتباط الفقهاء بالمدن، فكانت وسيلة تأطير قادرة على جمع السكان وحفظ مصالحهم وتوجيههم لمقاومة الحكام أو التصدي للغزو الأجنبي باعتبار ذلك جهاد مقدس وواجب ديني.

إن جمود الجهاز الإداري وانغلاق الأقلية التركية وضعف القوة العسكرية وعداء الطرق الدينية وتحول السكان من مناصرة البايلك، كلها كانت عوامل لم تساعد الداي حسين

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر،ط1 (الكويت ، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري،2000) ص 204.

[2] نفس المرجع ، ص 107.

[3] نفس المرجع، ص 113.

باشا على إدخال تنظيمات جذرية على الجهاز الإداري ولم تمكنه من تطوير حقيقي للاقتصاد، بل فرضت عليه أن يوجه كل طاقاته إلى مجابهة الفتن وإخماد حركات العصيان[1] .

من خلال ما تقدم يتأكد لنا المخاطر التي واجهة الأمير عبد القادر في إطار قراره إنشاء دولة عصرية قوية يمكنها أن تنشط بفاعلية داخليا بتحقيق العدل والمساواة والوفاق الوطني في ظل الشرخ الصارخ للبنية الاجتماعية لتلك المرحلة، وكذا أداءها خارجيا في مجابهة العد الفرنسي الغازي وإخراجه من أرض الوطن.

ثانيا: معايير الحكم في دولة الأمير عبد القادر

إن الملاحظ لدولة الأمير عبد القادر عند تأسيسها ومسارات نشاطاتها يتأكد إن الأمير قد أدرك منذ البداية انه يجب عليه الإحاطة بجميع أبعاد الحكم في إطار مسار تكاملي شامل لكل الجوانب (البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد العسكري، البعد التعليمي الثقافي).

أما البعد السياسي فقد اعتبره الأمير عبد القادرة النواة الأولى لإنشاء الدولة وذلك بحصوله على السلطة بطريقة شرعية أساسيها البيعة الشعبية، وأما البعد الاجتماعي الذي حاول من خلاله إعادة ترتيب التركيبة الاجتماعية وتشكيل بوتقة واحدة باعتماد العدل والمساواة بين الجمع دون استثناء، والى جانب هذين البعدين اهتم الأمير عبد القادر بالبعد الاقتصادي حيث نظم الأسواق وعمليات التبادل التجاري داخل الدولة وخارجها، كما سك النقود من الفضة والنحاس وأنشئ معامل الألبسة والأسلحة وجعل مدينة معسكر حاضرة لدولته[2].

أما الجانب العسكري والذي اعتبر من أهم المؤسسات لدولة الأمير فقد عمد إلى تجهيز شبكة من المصانع بالمدن والقواعد الداخلية التي أوجدها (مصهرة لصب المدافع ، رحى لتحضير البارود دار للسكة)، كما عمل على استقدام أوروبيين فنيين للعمل بها، أما جيشه فقد تميز بشكله النظامي، فقدكان مجهزا بأسلحة ملائمة ويتميز بقوانينه ولباسه الموحد ومستشفياته الخاصة[3] .

وبالحديث عن الجانب العلمي والثقافي فقد كان شعار الدولة الإسلامية عند الأمير العلم والعمل والإيمان وبالنسبة له فالعلم نشاط أساسي للنهضة وقد نوه لأهميته وخاصة عندما لاحظ الجهل المخيم على المسلمين، وأدرك أن القوة المادية وحدها عاجزة عن تبليغ رسالته الإصلاحية، فأخذ على عاتقه بث روح التحرر من الجهل في شعبه فاهتم بالكتب والمخطوطات وحرص على جمعها[4].

---

[1] نفس المرجع، ص 121.

[2] نزار اباضة، عبد القادر الجزائري العالم المجاهد، ط1 (سوريا، دار الفكر بدمشق،1994) ص 10

[3] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[4] احمد ملاح، التصوف و الإصلاح عند الأمير عبد القادر، دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر،1987، ص 112.

وعلى إثر هذا يمكن تحديد ملامح أو معايير الحكم في دولة الأمير عبد القادر من خلال النقاط التالية:

1-**شرعية السلطة:** لم يسعى الأمير عبد القادر إلى الإمارة بل هي التي سعت إليه ... وحتى يعطي الأمير الشرعية لاختيار وجهاء الوطن فقد أصر على البيعة، فكانت البيعة الخاصة ثم العامة[1]، إن البيعة العامة اتخذت طابعا وطنيا يشبه الانتخاب، وصبغة شرعية لكونها شملت العديد من قبائل المغرب الأوسط[2].

2- وحكم القانون: أكد الأمير عبد القادر قائلا:" .... وأنا بدوري لن آخذ بقانون غير القرآن ولن يكون مرشدي غير تعاليم القرآن ، والقرآن وحده، فلو أن أخي الشقيق قد أحل دمه بمخالفة القرآن لمات"[3].

3-**العدل والمساواة:** أوجب الأمير على نفسه إتباع سياسة العدل والمصلحة العامة التي أمره الله بها لما يوافق الناس ويكون في مصالحهم[4]، وتمسك بالمساواة كركيزة لدولته مجسدا لها، لا بين مواطنيه فحسب بل بينه وبينهم باعتباره ممثلا للدولة ولسلطاته[5] ولتحقيق هذا المبدأ انتهج سياسة قوامها القضاء على الامتيازات ومحو الفوارق بين الرعية (بربر ،عرب وأتراك)، والذي اعتبره لبنة أساسية لبناء دولة حديثة[6].

وجدت المساواة والعدالة في ظل هذا النظام الأرضية التي تبلورت عليها كونها مبدأ مستوحى من الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس لم يخشى الأمير عبد القادر أي قوة أخرى ما عدا الله في تنفيذ القوانين[7]. ومن أول دلائل العدل والمساواة مشاركة الأمير وأهله وقبيلته في الحرب جنبا لجنب مع جميع السكان، كما أنه اعتمد مبدأ المساواة في دفع ضريبتي (العشور والزكاة) على جميع السكان، كما استحدث معونة للحرب وأخرى لخلق التكافل داخل المجتمع[8].

اهتم الأمير بالقضاء اهتماما بالغا حيث أنه المرآة الصادقة عن العدل، فمنع الظلم هو أساس لبناء الدولة و أصول الإسلام تصلح لتكون أساس لنظام عادل، فجعل للعدل بيوتا عامرة يجد المشتكي فيها من يستمع إليه و ينصفه إذا كان على حق، و قد شكل الأمير في "تاقدمت" قاعة للمحاكمة و كان يفضل أن يجلس هو بنفسه للفصل في القضايا و لم يكتفي عند هنا، بل

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] نفس المرجع، ص 206.

[3] تشرشل شارل هنري،حياة الامير عبد القادر، ترجمه وتقديم أبو القاسم سعد الله، ط2(الجزائر،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1982) ص 85.

[4] الأميرة بدبعة، الحسني الجزائري، ناصر الدين الأمير عبد القادر الجزائري بن محي الدين، سيرته المجيدة في حقبة من تاريخ الجزائر(ط2،دمشق،مطبعة السلام، 1992) ص 43.

[5] إسماعيل زروخي، الدولة في الفكر العربي الحديث، دراسة فكرية فلسفية، ط1(القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 1999) ص 521.

[6] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[7] احمد ملاح، مرجع سبق ذكره ،ص 100.

[8] نفس المرجع، ص ص 17-18.

حفز المظلوم على طلب العدل لكونه حق مشروع، فعين لهذا الغرض منادين يجوبون الأسواق يعلنون من له شكوى ضد خليفة أو آغا أو قائد أو شيخ أن يرفعها للأمير مباشرة حيث لا يوجد الوسطاء الذين قد يضيعون نصف الحقيقة[1].

4- المحاسبة المسؤولية: كان نظام العدالة الخاضع للأمير تربط مباشرة بالجهاز الإداري و يتحكم فيه، الأمر الذي جعل الولاة و القضاة[2] و موظفي الدولة تحت الرقابة المستمرة و المشددة، و حتى يحقق الأمير الغرض من ذلك أعطى عناية خاصة لاختيار سلك القضاء، إن مهمة الأمير في بناء هياكل دولته لم تتوقف عند تعيين الرجال فحسب بل كان يراقبهم و يطلع على تصرفاتهم كي لا يختل العدل بين الناس، كما أن الأمير لم يهمل توضيح أمر مرتبات موظفيه بأن جعلها ثابتة ليتجنب ابتزاز الأشخاص بالأموال.

5- **البناء والتوافق:** خلال 15 عاما تولى فيها الأمير السلطة لم يكن ينفرد بالقرارات المصيرية بل كان يستشير العلماء و رؤساء القبائل و يأخذ فتوى رجال الدين في موافقته، ليؤكد لنا أن الحاكم ليس صاحب القرار الوحيد و إنما هو مسؤولية الشعب من خلال ممثليه معترف بهم[3]، وهذا ما يؤكد لنا أن الأمير كان يعرف أنه إنسان وهو بذلك معرض للخطأ و حكمة منه إرتأ مجالسا للشورى لتبتعد دولته عن القهر و السلطة محاولة منه الالتزام برأي الجماعة و الأغلبية[4].

6-**الكفاءة و الفاعلية:** لم يتردد الأمير عبد القادر في فتح الباب للمواهب و الطاقات غير مشترط في ذلك نسبا أو أصلا أو سوابقا أو مالا محاولا بهذا تقويض الإعتقاد في تقديس السلالات فكان الحريص على إختيار الموظفين ليعينهم في المناصب ككتاب و وزراء و ولاة أو قضاة على أساس الكفاءة و الإيمان القوي و ضرورة ردع الصدع محاولا دفع الأمور نحو الأفضل[5]، فلم يعطي الأمير الأفضلية في إختيار موظفي حكومته لعرب الأرياف لكونهم مسلمين و هو منهم بل منحها لأصحابها فلم يبعد الكراغلة ولا حتى رجال المخزن بل حاول كسبهم و وضعهم في مناصب هامة و ذلك لعمق نظره، حسب ما يؤكد لنا هنري تشرشل، تقديرا منه للنتائج المثمرة التي تعطي النظرة الصحيحة للتكوين الطبيعي للمجتمع[6].

7- **المواطنة:** عمل الأمير على تقوية الجهاز المركزي على أسس تتجاوز مفهوم البنية التقليدية إلى فكرة بناء دولة تقوم على المؤسسات الكفيلة بإدماج السكان و المحافظة على مصالحهم و

---

[1] سكوت كولونيل، مذكرات عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر(1841)، ترجمة إسماعيل العربي(الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981) ص 69.

[2] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سبق ذكره ،ص 241.

[3] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

[4] اسماعيل زروخي ، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[5] محمد الطاهر العزوي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[6] هنري تشرشل، مرجع سبق ذكره، ص 156.

رعاية شؤونهم[1]، و بهذا قضى الأمير على العشائرية بأن أقنع رؤساء القبائل بضرورة قيام دولة وطنية حديثة لتطبيق النظام المدني بدل القبلي[2].

المبحث الثالث: أوجه الاختلاف و التوافق بين معايير الحكم في دولة الأمير و أسس الحكم الراشد.

أولا: أوجه التوافق

إن محاولة المقارنة بين ما طرحه المنظور الغربي في إطار معايير و مؤشرات الحكم الراشد الواجب اعتماده من قبل دول العالم الثالث قصد تجسيد دولة الحق و القانون وإحداث التنمية المستدامة، وبين ما اعتمده الأمير عبد القادر من معايير لتسيير الحكم في دولته، أوضحت لنا الالتقاء في العديد من المحاور من مشاركة في الحكم و حكم القانون و سيادته و التوافق و الإجماع في اتخاذ القرارات و شفافية في بلوغ المعلومات لدى الشعب، إضافة للعدل و المساواة كأسس ثابتة ترتكز عليها الأنظمة في تسيير سياستها و كسب مصداقية و مواصلة العمل نحو الأحسن، وكذا الفعالية التي يتم من خلالها انتقاء الموظفين في مهامهم إلى جانب مسائلتهم وتحميلهم المسؤولية على جميع تصرفاتهم .

ثانيا: أوجه الاختلاف

يمكن أن نعدد أوجه الاختلاف ما بين الطرح الغربي للحكم الراشد و طرح الأمير عبد القادر من خلال التطرق لمحورين : الأول خاص اعتبارات بالهوية و الثاني خاص بمستوى الانغلاق والانفتاح الثقافي .

1-اعتبارات الهوية:

ففي إطار الحكم الراشد يمكن القول من وجهة النظر العديد من المحللين الأفارقة هو مفهوم إيديولوجي محمل بافتراضات النظرية الليبرالية الجديدة والتي تتحرك في إطار عام يسمى العولمة بما عليها من مآخذ، وعليه فبقدر ما لقيت العولمة من معارضة يبدو أن الحكم سينال نفس المصير، فكثير من الباحثين يرى بأن كلاهما – الحكم والعولمة – صورتان لعملة واحدة فهما معا نتاج فكر ليبرالي متجدد يحيل إلى إشكالات الاقتصاد والديمقراطية وثقافة السوق و ما سوى هذا الأخير ضرب من ضروب اللاعقلانية والبيروقراطية والمركزية، فالحكم يدفع بالعولمة ويفتح لها سبل الرواج والانتشار[3].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني مرجع سبق ذكره ، ص 139.

[2] نفس المرجع ، ص 215.

[3] يحي اليحياوي، " في العولمة و الحاكميةوالمواطنة"، في مجلة وجهة نظر، العدد 6، (الرباط: 2000)، http://www.elyahyaui.org /mgc.htm (12/01/2009)

وإذا كانت العولمة صفة لصيقة بالحضارة الغربية المعاصرة، فإنه يمكن القول بأن كل حركة و نشاط ينبع من معتقدات وقيم هذه الحضارة التي لجئت إلى أسلوب تمجيد"المادة" و" التقدم" على حساب البعد الروحي الذي يعتبر أساسا للالتزام الأخلاقي و هذا ما يعبر عنه **هوفمان** "عوض الغرب خسارته في الإيمان بالله الذي لا حدّ له بالتقدم الذي جعل العالم يبدو أكثر استنارة و عقلانية ....رغم كوارث المائة عام الماضية بطرقة لا تصدق إلا أن إيمان الغرب بالإله الجديد (التقدم) مازال سائدا، يمكن للمفكرين الغربيين أن يستنتجوا –وقليل منهم فعلوا– أن الأحداث الرهيبة للقرن العشرين نفت أن تعتمد الأخلاق على التقدم، تسليم الإنسان للأوامر الأخلاقية الإلهية و لا شيء غير ذلك، يمكن أن يضبط الأعمال الأخلاقية للأفراد و الجماعات[1] .

وعليه يمكن القول أن البعد الروحي يعتبر ركيزة أساسية للتماسك و الوحدة في المجتمع الدولي و هذا ما أكده **رينولد نيير** بقوله".... إن العامل الحاسم في إيجاد التماسك في المجتمع العالمي هو القوة الروحية"[2] .

أما بخصوص الهوية في طرح الأمير عبد القادر و فكره فإنه يمكن القول أن الهوية التي تبناها الأمير ليست هوية وجه أو سنة الميلاد أو علامات فارقة ... و ليست هوية عرف أو دم أو هوية جغرافية و تاريخ ... كما أنها ليست هوية وطن أو لغة أو نص ....، إن إستراتيجية الهوية التي طرحها و اقترحها الأمير هي هوية متعالية و عابرة للتيارات و الإيديولوجيات و المذاهب و الأديان .

فقد رفض الأمير كل الهويات التي تبعده عن الله.... باختصار يمكن القول أن هوية الأمير مرتكزها الله، لذا جاءت كلها رحمة و جمالا و محبة[3]، و عليه فالجمال الأخلاقي تمثل في أسمى معانيه من خلال ارتباطه بالروحانية التي ميزت فكر و نظر الأمير عبد القادر ، فأصبح الالتزام الأخلاقي واجبا مقدسا.

2/ الانغلاق و التحيز الثقافي:

إذا كان الحكم الراشد قد تم تصنيعه للبلدان المستضعفة ليكون مقياسا لديها في منح القروض و الهبات على أن تبقى تلك الأجهزة صاحبة الحكم في تقييم من هو صالح و غير صالح ، بما ينسجم مع مصالحها و مصالح الدول المهيمنة عليها، و عليه فلا يمكن اعتبار هذا

[1] صالح عبد الرحمن الحصين، العلاقات الدولية بين المنهج الإسلام و المنهج الحضاري المعاصر، مجمع الفقه الإسلامي، منتدى الفكر الإسلامي، جدة ، 2005، ص 4 .

[2] نفس المرجع، ص 29.

[3] فرعون حمو، فلسفة الاختلاف عند الأمير عبد القادر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في الانثروبولوجيا، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،(2009–2010)،ص 124.

المصطلح محايدا و يكفي الشك به بالنظر إلى طريقة صناعته و وظيفته ، بينما يمثل تعبيرا مبهما لقضية واضحة هي قضية التنمية السياسية و الديمقراطية[1] .

ومن هنا يتضح لنا أن هذه المحاولات توضح التحيز[2] للخبرة الغربية، و تمركزها عرقيا حول الذات و جعل المجتمعات الأخرى في درجات أدنى في السلم الحضاري و ما يؤكد ذلك علاقة التبادل بأنواعها بين الغرب و حضارات العالم الأخرى و التي من ضمنها الحضارة الإسلامية ، وهذا ما لاحظه **برنارد راسل** أن " الغرب أهدى للشرق مساوئه: القلق و عدم الرضا و الروح العسكرية و الإيمان الغالي بالآلة ، و لكن الدولة القوية في الغرب تحاول دائما صرف الشرق عن أفضل ما لدى الغرب: روح البحث الحر ، التعرف على الظروف التي تؤدي إلى الرفاهية التامة ، و التحرر من الخرافة "[3].

وعليه فان أرادت فعلا الحضارة الغربية المتمثلة في الدول الكبرى و مؤسساتها السياسية و الاقتصادية تحقيق السلام الذي تروج له، فعليها الامتثال لقانون العدل و احترام خصوصيات الشعوب الأخرى والعمل لتحقيق الصالح العام للإنسانية، وهذا ما أكده **جاك ماريتان** بقوله: "...إن كنا نود أن نمهد للسلام ...في وعي الأمم فلن يكون ذلك إلا إذا اقتنعنا أن السياسة الصحيحة هي أولا و قبل كل شيء السياسة العادلة ...على كل شعب أن يجاهد لكي يفهم نفسية الشعوب الأخرى و تطورها و تقاليدها و حاجاتها المادية و المعنوية و يعترف بكرامتها و بدورها التاريخي، و كل شعب لا يجوز له أن ينظر إلى مصلحته فقط، بل إلى الصالح العام لكل الشعوب"[4].

إن شخصية الأمير المتشبعة بالأخلاق الحسنة ذات المرجعية الإسلامية في طابعها الروحي الراقي قد جعلت من طابع الاختلاف في فكر الأمير يتسامى في أعلى مستوياته خارج نطاق التحيز و الانغلاق اتجاه رؤية الآخر و قبوله كشريك يجب الاعتراف به و التعاون معه لتحقيق السلام و اعمار الأرض بما أمر الله عزّ و جلّ.

ومما تم ذكره يمكن القول أن الأمير عبد القادر من خلال المعايير التي اعتمدها قد وفق لحد كبير في تحقيق أسس الحكم الراشد في إطار تسير شؤون دولته، و ما يؤكد ذلك استمرار دولته لأكثر من 16 سنة رغم الظروف القاهرة الخارجية و الداخلية و التي كانت في الاتجاه المعاكس لحركة السير التي انتهجها الأمير في إطار تنظيم و تسيير مؤسساته، ومما لا

---

[1] بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء القدرات الإدارة المحلية في الجزائر، ملتقى وطني، جامعة شلف، 2008، ص16.

[2] فالتحيز في المجال المعرفي حسب نصر محمد عارف هو: التمحور حول الذات و الانغلاق فيها و رأيته الآخر من خلالها و قياسه عليها، مما يعني نفيا كاملا خارج إطار التاريخ أو الوجود أو العلم، و السعي نحو استبدال مهيته او هويته و إحلالها بمحتوى يتفق و معطيات الذات و أهدافها، و ذلك بالقضاء على تفرده و خصوصيته و إعادة إدماجه في النسق الذي ترى الذات المتحيزة انه الأمثل طبقا لمنظورها للإنسان و الكون و الحياة.

[3] صالح عبد الرحمن حصين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[4] نفس المرجع ، ص62.

شك فيه أن الأمير بفكره الديني الصحيح و عبقريته وروحه الفذة ونظرته الحكيمة للأشياء كفيل بأن يكون في عداد منظري فلسفة الحكم الراشد بل و يتفوق عليهم في نقاط التشبع بالفكر الديني و التوحيد و المشاركة الإيجابية و ليست "الديماغوجية"[1] الماسخة والتي زادت العولمة في مسخها[2].

وهكذا تصبح سيرة الأمير عبد القادر كرجل سلطة و صاحب أول مشروع لإقامة دولة وطنية في الجزائر منجما غنيا بالدروس و الإيحاءات، و ما يزال هذا المشروع بالرغم مرور قرن و نصف على انتهاءه حيا في المخيلة الوطنية القومية، كمبادرة تستفز الواقع الذي نعيش فيه و تتحداه كأفق أعلى ما نزال نَحِنُ إليه و نسعى إلى استعادته في وقتنا المضطرب و الملتبس[3].

الخاتمة:

من خلال تعرضنا إلى موضوع الحكم الراشد من حيث التعريف و الأسس و المعايير و مقارنة ذلك من خلال ما طرحه الأمير عبد القادر في إطار أسس تنظيم العلاقة بين الدولة و المجتمع في دولته نخلص إلى جملة من الاستنتاجات:

-إن التعدد في التعاريف للحكم الراشد من قبل المؤسسات و المختصين قد وضع جدلا واسعا حول طبيعة و محتوى هذا المفهوم خاصة في ظل صعوبة وضع تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر الظاهرة والذي يمكن تعميمه على كافة المجتمعات.

- إن محاولة تعميم أسس و معايير الحكم الراشد- في ظل عدم الاتفاق على تعريف واضح- عبر استخدام معايير موحدة ينتج عنه عدم احترام الخصوصيات الثقافية و الفوارق في مستويات التطور الاقتصادي و السياسي بين المجتمعات و الدول، و هذه هي الإشكالية المطروحة و الجدل الدائر حول تطبيق الحكم الراشد في الدول النامية خاصة، لذلك يرى بعض الدارسين وجوب تكييف معايير الحكم الراشد مع حالة البلد على الأقل حيث تختلف الأولويات حسب التاريخ و التراث و ثقافة و مستوى تطور هذه الدول، وهنا تأتي أهمية دراستنا للأسس والمعايير التي اعتمدها الأمير في تسيير شؤون دولته ومقارنتها بمعايير الحكم الراشد التي تطرحها المؤسسات المالية والتي أثبتت فشلها إلى غاية اليوم، وذلك لأسباب نذكر منها: محاولة الدول الغربية الكبرى النافذة في المؤسسات المالية فرض المعايير التي حددتها كنموذج لتسير الحكم رغم اختلاف الخصوصية الثقافية بين المجتمعات الغربية – موطن نشأة هذا المصطلح –

---

[1] الديماغوجية من اليونانية ديما من ديموس "شعب"، و غوجيا من أكين " القيادة" و هي استراتيجية لإقناع الآخرين بالاستناد إلى مخاوفهم وأفكارهم المسبقة، و يشير إلى إستراتيجية سياسية للحصول على السلطة و الكسب للقوة من خلال مناشدة التحيزات الشعبية معتمدين على مخاوف و توقعات الجمهور المسبقة.

[2] عزي الأخضر و جلطي الأخضر، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)، دراسات إستراتيجية، العدد الأول، جانفي، 2006، ص 18.

[3] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سبق ذكره، ص 4.

ومجتمعات العالم الثالث والتي منها العالم العربي، هذا من جهة، وعدم صدق النوايا للمؤسسات والقوى الغربية التي تحمل على عاتقها إصلاح الحكم في هذه الدول من جهة اخرى.

-إن محاولة المقارنة بين ما طرحه المنظور الغربي في إطار معايير و مؤشرات الحكم الراشد الواجب اعتماده من قبل دول العالم الثالث قصد تجسيد دولة الحق و القانون وإحداث التنمية المستدامة، وبين ما اعتمده الأمير عبد القادر من معايير لتسيير الحكم في دولته، أوضحت لنا الالتقاء في العديد من المحاور، إضافة إلى الاختلاف في أخرى.

-إن طريقة تسيير الحكم في دولة الأمير عبد القادر على أساس العدل و المساواة لتثبيت الدولة و ضمان استقرارها يؤكد لنا أهمية طرح هذا الرجل و المستوى الذي قدمه في إطار نظرته الإستشرافية للحكم الراشد بل و تفوق على منظريه من خلال مرجعيته الدينية السمحة الإسلامية بأخلاقها الراقية و احتوائها للجميع من حيث فلسفة الاختلاف التي مثلت فكر الرجل، إضافة إلى أن تأسيس الأمير لدولته والمعايير التي اعتمدها للحكم تنطلق من الخصوصية الثقافية للبلد، إضافة إلى الرغبة الصادقة النابعة من حب الوطن والتضحية من اجله .

- إن دراستنا هذه والتي سلطت الضوء على موضوع الحكم الراشد باعتباره من المواضيع المهمة في وقتنا المعاصر كونها تشمل على أطروحات توجب بضرورة تفعيل دولة الحق و القانون إلى جانب إحداث تنمية مستدامة، قد سعت إلى معاصرة الحدث في الحاضر دون إلغاء ضروريات الرجوع إلى تجارب الماضي من تاريخ الجزائر في إطار دولة الأمير عبد القادر، علما أنها لا تحاول من خلال هذا الرجوع إلى الفكر السياسي عند الأمير و المتمثل في مشروع دولته و الوقوف هنالك، بل تحاول إحضار طرح هذا الرجل إلى الحاضر و مقارنته بأطروحات المعاصرة للحكم الراشد محاولة التأكيد على ضرورة تجسيد تجاربه و اقتفاء أثره باعتباره مرجعا أصيلا و قاعدة صلبة، ومنه يتوجب اخذ تجربة الأمير في الاعتبار في محاولاتنا الجادة لتأسيس دولة الحق و القانون مع التأكيد على جانب انفتاح على ما طرحه مفكري الغرب حول هذا الموضوع دون تحيز و انغلاق، و العمل على استكمال النقائص و سد الثغرات، وبذلك نصل إلى مستوى إحداث التغيير الحقيقي على أرض الواقع مع المحافظة على الخصوصية العربية الإسلامية و الأخذ في نفس الوقت من إيجابيات الطرح الغربي للحكم الراشد.

المصادر والمراجع:

1- الأميرة بدبعة، الحسني الجزائري، ناصر الدين الأمير عبد القادر الجزائري بن محي الدين، سيرته المجيدة في حقبة من تاريخ الجزائرط2،(دمشق،مطبعة السلام، 1992).

2- اللوزي موسى، التنمية الإدارية: المفاهيم الأسس التطبيقات، ط1(الأردن ،دار وائل للطباعة و النشر (2000

3- آليات المساءلة من داخل المؤسسات الحكومية: الشفافية في: مساءلة الحكومة و مبادئ الحكم الصالح، أوراق ديمقراطية، يوليو .2005

4- عادل غزال" متطلبات الإدارة الرشيدة و التنمية في الوطن العربي"، ورقة بحث مقدمة في ملتقى: الحكم الراشد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، (جامعة سطيف، 7-9 افريل 2007) .

5- فهمي خليفة الفهداوي، الحكم الصالح : خيار استراتيجي للإدارة نحو بناء مجتمع المؤسسية و المواطنة العامة، في : النهضة، العدد الثالث(القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2007).

6- مقري عبد الرزاق، الحكم الصالح و آليات مكافحة الفساد، مجلة البصيرة، العدد 10، (الجزائر دار الخلدونية للنشر و التوزيع، جويلية 2005).

7- ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر،ط1 (الكويت ، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري،2000) .

8- نزار اباضة، عبد القادر الجزائري العالم المجاهد، ط1 (سوريا، دار الفكر بدمشق،1994)

9- احمد ملاح، التصوف و الإصلاح عند الأمير عبد القادر، دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر،1987.

10- إسماعيل زروخي، الدولة في الفكر العربي الحديث، دراسة فكرية فلسفية، ط1(القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 1999).

11- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الصندوق الوطني للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 "خلق الفرص للأجيال القادمة"، (الأردن، المكتب الإقليمي للدول العربية 2002).

12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة" (وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة، 1997).

13- تامركامل محمد، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد 251، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2000).

14- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات(القاهرة، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 2003)

15- سكوت كولونيل، مذكرات عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر(1841)، ترجمة إسماعيل العربي(الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981).

16- صالح عبد الرحمن الحصين، العلاقات الدولية بين المنهج الإسلام و المنهج الحضاري المعاصر، مجمع الفقه الإسلامي، منتدى الفكر الإسلامي، جدة ، 2005.

17- فرعون حمو، فلسفة الاختلاف عند الأمير عبد القادر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الانثروبولوجيا، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،(2009-2010).

18- كرازدي إسماعيل، العولمة و الحكم – نحو حكم عالمي و مواطنة عالمية- مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة (2012/2011).

19- يحي اليحياوي، " في العولمة و الحاكميةوالمواطنة"، في مجلة وجهة نظر، العدد 6، (الرباط: 2000)، http://www.elyahyaui.org /mgc.htm (12/01/2009)

20- المدرسة الوطنية للإدارة، الحكم الراشد في الإدارة العمومية، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة عامة،2005-2006.

21- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، ط 1(الأردن، الأصلية للنشر و التوزيع 2003).

22- بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء القدرات الإدارة المحلية في الجزائر، ملتقى وطني، جامعة شلف، 2008، ص.16.

23- تشرشل شارل هنري، حياة الامير عبد القادر، ترجمه وتقديم أبو القاسم سعد الله، ط2(الجزائر،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1982).

24- حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، في مجموعة مفكرين، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمر 2004).

25- عزي الأخضر و جلطي الأخضر، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)، دراسات إستراتيجية، العدد الأول، جانفي، 2006.

26- علة مراد، سالت محمد مصطفى، الحوكمة و التنمية البشرية ...موائمة و تواصل: مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحديات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر، الواقع و التحديات (جامعة حاسيبة بن بوعلي شلف، كلية العلوم القانونية و الإدارية، ص ص 16-17، ديسمبر 2008).

27- فراحي احمد، الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة ماستير ،جامعة مستغانم، 2013/2012.